مدير عام شركة اعتمادكو للصيرفة عبدالرحمن أحمد لـ «الأنباء»:

الريال السعودي يتصدر سوق الصرافة في أسبوع العيد تلاه الدولار والجنيه المصري

عبدالرحمن أحمد

أوباما يكافح لرفع سقف الدين قبل 17 الجاري لإنقاذ الدولار والاقتصاد الأميركي

قال مدير عام شركة اعتمادكو للصيرفة، إحدى شركات البشر والكاظمي، عبدالرحمن أحمد ان الريال السعودي شغل المرتبة الأولى بين العملات الرئيسية من حيث الإقبال في سوق الصرافة المحلي خلال أسبوع عيد الأضحى المبارك، وذلك بسبب موسم الحج، وجاء الدولار تاليا في المرتبة الثانية، ثم الجنيه المصري.

وأضاف أحمد في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان الإقبال على العملة المصرية تزايد مؤخرا مقارنة بفترة عيد الفطر، نظرا لوجود الجالية المصرية بالكويت حاليا، ودخول موسم المدارس، فيما تزامن عيد الفطر مع وجودهم في إجازاتهم السنوية بمصر.

وأشار إلى أن العملة الفلبينية شهدت إقبالا كذلك قبيل وأثناء عيد الأضحى المبارك، مرجعا ذلك إلى تزامن هذه الفترة مع موعد سداد القسط الثاني من تكاليف ورسوم المدارس في الفلبين، حيث يستحق سداد القسط الأول خلال أبريل من كل عام وموعد سداد القسط الثاني خلال أكتوبر.

ولفت إلى أن التقارير العالمية أكدت أن مصر جاءت في المرتبة الأولى عربيا والسادسة عالميا في حجم تحويلات مواطنيها العاملين بالخارج.

واشار إلى أن فترة الذروة بالنسبة لحجم تحويلات الوافدين التي تمت قبل عيد الأضحى المبارك كانت بين 5 و10 أكتوبر الجاري لقرب هذه الفترة من نزول الرواتب، اضافة الى تمكن العمالة الوافدة بالكويت جراء التحويلات قبل موعد اجازات البنوك مع قرب دخول اجازة العيد.

وعن مدى تأثر الدولار باجتماع الكونغرس الأميركي في 17 اكتوبر الجاري للتصويت على رفع أو عدم رفع سقف الدين قال أحمد انه مما لا شك فيه أن الخطوات التي يسعى أوباما لاتخاذها لرفع سقف الدين الأميركي هي في الاتجاه الصحيح.

ولفت الى تراجع الدولار منذ يومين (الاثنين) بنسبة 0,3٪ إلى 98,26 ينا وارتفع الين بفعل طلب عليه كملاذ آمن لمخاوف من أن الولايات المتحدة الأميركية قد تتخلف عن سداد ديون في الوقت الذي يبذل فيه مشرعوها جهودا مضنية للتوصل إلى اتفاق لرفع سقف الاقتراض.

كما تراجعت أيضا الأسهم الأوروبية الاثنين الماضي مع اقتراب الولايات المتحدة من التخلف عن سداد ديون بعد ظهور بوادر أشارت إلى فشل الديموقراطيين والجمهوريين في التوصل إلى اتفاق.

وأوضح أحمد أنه في حال عدم نجاح الرئيس الأميركي في الحصول على الموافقة لرفع سقف الدين فسوف يدخل العالم في أزمة مشابهة للأزمة العالمية التي عصفت باقتصادات العالم في 2008.

ولفت إلى ان عدم السماح برفع سقف الدين الأميركي سوف يؤدي إلى عدم تمكن أميركا من سداد ديونها وسينتج عن ذلك اضطراب في اقتصادات العالم وسوف يتذبذب سعر الدولار بالنزول.

وفي الختام، توقع أحمد نجاح الرئيس الأميركي في الحصول على موافقة الجمهوريين برفع سقف الدين لكونه قرارا يصب لصالح الاقتصاد الأميركي.

● عاطف رمضان

موسم الحج رفع الإقبال على الريال السعودي في سوق الصرافة المحلية

بيانات نفطية تؤكد أن الخليج سيظل اللاعب الأهم بالعالم

أميركا تستورد من المنطقة 60 مليون برميل شهريا

العربية.نت: تهيمن دول الخليج على أسواق النفط العالمية منذ أكثر من 40 عاما، فيما تؤكد أحدث البيانات والتقديرات أن دول الخليج ستحافظ على مركزها هذا لسنوات طويلة مقبلة، وذلك على الرغم من طفرة «الصخر الزيتي» التي تشهدها الولايات المتحدة والتي أدت إلى زيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط بنسبة 50٪ منذ 2008.

وأظهرت بيانات لوكالة الطاقة الدولية أن أربع دول خليجية فقط أنتجت خلال سبتمبر الماضي أكثر من 18٪ من إجمالي الطلب العالمي، وهو ما دفع جريدة «فايننشال تايمز» إلى القول إن «رباعيا خليجيا» سيظل مهيمنا على أسواق النفط العالمية لسنوات طويلة، على الرغم من الاعتقاد السابق أن الولايات المتحدة سوف تصبح اللاعب الأهم والأكبر.

و«الرباعي الخليجي» المشار إليه هو المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر، حيث تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج هذه الدول الأربع من النفط سجل مستويات قياسية خلال الاشهر الثلاثة الماضية.

ويقول الرئيس الاقتصادي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول إنه «على الرغم من طفرة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تظل تحتل مركز الصدارة في صناعة النفط العالمية مستقبلا». وقالت «فايننشال تايمز» في تقرير لها إنه «بينما يرتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة، فإن دول الخليج، وخاصة السعودية، تستمر بصورة كبيرة في زيادة طاقتها الإنتاجية». وتقول أحدث البيانات المتعلقة بأسواق النفط العالمية، إن الهند، وهي أحد أكبر مستوردي ومستهلكي النفط في العالم، استوردت 44٪ من حاجتها النفطية خلال شهر يوليو الماضي من السعودية والإمارات والكويت وقطر، وذلك بعد أن كانت تستورد 36٪ فقط من حاجتها من هذه الدول في العام 2011.

كما تبين أن الصين تستورد ربع حاجتها النفطية من هذه الدول الخليجية الأربع مقارنة مع استيرادها 21٪ فقط من حاجتها من هذه الدول في العام 2007.

وتظهر هذه المعلومات أن شكل وخارطة سوق النفط العالمي يتغير تدريجيا، حيث يرتفع الطلب في آسيا، بينما يزداد الإنتاج في أميركا الشمالية بما يلبي مزيدا من احتياجات الولايات المتحدة، وهو ما يغير في النهاية من وجهة النفط الخليجي ليتجه شرقا نحو آسيا بدلا من الغرب.

ورغم الارتفاع في إنتاج الولايات المتحدة من النفط، ومحاولاتها للاستغناء عن النفط القادم من الخارج فإنها ـ أي الولايات المتحدة ـ لاتزال حتى الآن تستورد 60 مليون برميل نفط شهريا من دول الخليج وحدها.

يشار إلى أن أسعار النفط تشهد انتعاشا منذ عدة شهور، حيث تجاوز سعر الخام الأميركي مستويات المائة دولار للبرميل الواحد، فيما تجاوز خام برنت مستويات الـ 112 دولارا للبرميل.

بسببها تخسر سنويا نحو 1,2 مليار جنيه استرليني

بريطانيا تفتح أبوابها للصينيين لإنعاش الاقتصاد

العربية نت: فتحت بريطانيا أبوابها لاستقطاب الصينيين الأغنياء بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي، حيث خففت الحكومة البريطانية من القيود المفروضة على منح التأشيرات للسياح الصينيين، فيما يستعد وزير المالية جورج أوزبورن للتخفيف من القيود المفروضة على المصارف الصينية من أجل تمكينها من إطلاق عمليات لها في لندن.

ويطمح أوزبورن إلى جعل لندن مركزا العمليات البنوك الصينية في الخارج، حيث يعتزم الإعلان عن لوائح تنظيمية خاصة بالبنوك المملوكة للحكومة الصينية وذلك بهدف استقطابها للبدء في عمليات انطلاقا من العاصمة البريطانية، بحسب ما ذكرت جريدة «فايننشال تايمز».

واستنتج صحافيون ومحللون هذا التوجه لدى بريطانيا من التصريح الذي أدلى به أوزبورن في العاصمة الصينية بكين، حيث قال إن «أمة عظيمة مثل الصين يجب أن تكون لها عملة عالمية»، وتابع: «ينبغي على الصين أن تبحث في تطوير عملتها المحلية (الرنمينبي) وذلك عبر مركز مالي عالمي مثل لندن».وجاءت هذه التصريحات من وزير المالية البريطانية بالتزامن مع المباحثات عالية المستوى التي يجريها في بكين مع المسؤولين الصينيين، وهو ما دفع إلى الاعتقاد بأن اتخاذ لندن مركزا لعمليات البنوك الصينية الحكومية هو أحد محاور المباحثات، ومن المتوقع أن يعلن عن تسهيلات جديدة في هذا الصدد.

إلى ذلك أعلن الوزير البريطاني بالفعل عن تسهيلات جديدة وغير مسبوقة في منح تأشيرات الدخول للمستثمرين ورجال الأعمال الصينيين، في تحرك هو الأول من نوعه يهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد البريطاني قدما واستقطاب مزيد من السيولة المالية إلى المملكة المتحدة.

وأعلن أوزبورن عن نظام جديد للتأشيرات يستطيع بموجبه رجال الأعمال والمستثمرون الصينيون الحصول على تأشيرات الدخول إلى المملكة المتحدة خلال 24 ساعة فقط.

وتقول جريدة «ديلي تلغراف» إن بريطانيا تخسر سنويا نحو 1,2 مليار جنيه استرليني بسبب تأخير منح التأشيرات للمواطنين الصينيين الراغبين في زيارة المملكة المتحدة، حيث يتم تأخيرهم بسبب الإجراءات المعقدة والقيود المفروضة على التأشيرات.

رئيس الوزراء الياباني يتعهد بالقضاء على الانكماش الاقتصادي وتعزيز الأمن

طوكيو ـ كونا: تعهد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي امس بتنفيذ استراتيجية نمو لإنهاء ما يقرب من عقدين من الانكماش في البلاد وإنعاش اقتصادها. وشدد ابي في خطاب سياسي خلال افتتاح دورة البرلمان الاستثنائية التي تستمر حتى السادس من ديسمبر المقبل على الحاجة إلى إعادة بناء الحالة المالية وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي في حين حث على زيادة الإنفاق الرأسمالي للشركات. وابلغ رئيس الوزراء الياباني أعضاء البرلمان بان القضاء على الانكماش في منتصف الطريق «وعلينا مواصلة السير على هذا الطريق دون سؤال» واصفا الدورة الحالية بأنها «برلمان تنفيذ استراتيجية النمو».

وأضاف أن الحكومة تهدف إلى زيادة فرص العمل ورفع الرواتب وتعميق الروابط بين السياسة والعمل ورأس المال من أجل خلق دائرة اقتصادية حميدة لتعزيز الاستثمار، موضحا أن الحكومة ستأمر بتعبئة شاملة من الإصلاح الضريبي والسياسات الخاصة بالميزانية والجانب النقدي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وأكد ابي أن الحكومة سوف تأخذ زمام المبادرة في التعامل مع تسرب المياه المشعة في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التي أصيبت بأضرار بفعل زلزال وتسونامي مارس 2011. وعلى مستوى الأمن القومي شدد رئيس الوزراء الياباني مجددا على أنه سينشئ مجلس أمن في مكتبه ليكون مركزا ديبلوماسيا للدفاع الوطني. وكان ابي كشف في يونيو الماضي عن استراتيجية نمو حكومية طويلة الأجل تستهدف التوسع السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 3٪ ونما الناتج المحلي الإجمالي في اليابان على أساس سنوي بنسبة 3,8٪ في الربع الثاني من العام مسجلا نموا للمرة الثالثة على التوالي.

رئيس الوزراء الياباني يجري محادثات مع وزير المالية بعد القاء خطاب في مجلس النواب

وزير الطاقة الجزائري: أسعار النفط الحالية «معقولة»

دايجو ـ كوريا الجنوبية ـ رويترز: قال وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسفي امس إن أسعار النفط الحالية «معقولة» وإنه من السابق لأوانه توقع إذا كانت منظمة أوبيك ستغير سقف الانتاج في اجتماعها في ديسمبر.

وتعقد منظمة أوبيك التي تضخ أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من النفط اجتماعا في ڤيينا في الرابع من ديسمبر لأخذ قرار بشأن تعديل سقف الانتاج من عدمه.

وصرح يوسفي على هامش مؤتمر الطاقة العالمي ردا على سؤال عن انتاج المنظمة العام المقبل «سنرى حين نجتمع في ديسمبر. سندرس السوق ونقرر».

وتراوح سعر النفط بين 107 دولارات و112 دولارا للبرميل في الأسابيع الأربعة الماضية بعد أن تجاوز 117 دولارا في أغسطس إثر تعثر الإمدادات من ليبيا واحتمال توجيه الغرب ضربة عسكرية لسورية.

وقال الوزير إن الجزائر ينتج نحو ثلاثة تريليونات قدم مكعبة من الغاز سنويا و1,2 مليون برميل من النفط يوميا ووصف الإنتاج بأنه مستقر.

وتابع أن الجزائر ستطرح عطاءات لمناطق امتياز برية خلال أشهر قليلة وأحجم عن ذكر تفاصيل عن هذه الامتيازات.

كان الوزير أعلن في وقت سابق من الشهر الجاري أن بلاده تتوقع زيادة انتاج الغاز لمثليه في غضون ما بين سبعة وعشرة أعوام بعد أن حققت عددا من الاكتشافات الهامة من النفط والغاز في حقول جديدة وقديمة.

والجزائر من أكبر موردي الغاز لأوروبا إلا أن شروط منح التراخيص الصعبة أعاقت استثمارات ضخمة في السنوات الاخيرة.

ونزح عدد كبير من العاملين الأجانب في أعقاب هجوم على منشأة غاز في الصحراء الجزائرية في يناير وهو ما اضطر شركات الطاقة لتعزيز إجراءات الأمن.

برنت ينزل عن 111 دولارا قبيل محادثات إيران

سنغافورة ـ رويترز: نزل خام برنت عن 111 دولارا للبرميل امس قبيل محادثات بشأن البرنامج النووي لإيران قد تفضي إلى زيادة شحنات النفط لكن احتمال التوصل إلى اتفاق على سقف الدين الأميركي في واشنطن قدم بعض الدعم.

وكانت الولايات المتحدة أعلنت أمس الأول الاثنين إمكانية تخفيف العقوبات المفروضة على إيران في وقت قريب إذا عجلت طهران بتهدئة بواعث القلق إزاء برنامجها النووي.

لكن البلدين قالا إن أي اتفاق سيكون معقدا ويستغرق وقتا وذلك قبيل اجتماعات لمدة يومين في جنيف تبدأ اليوم. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية «لا تتوقعوا تحقيق انفراجة بين عشية وضحاها».

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 25 سنتا إلى 110,79 دولارات للبرميل بعد أن أغلقت منخفضة في الجلستين السابقتين.

ونزل الخام الأميركي 22 سنتا إلى 102,19 دولار للبرميل بعد أن أغلق مرتفعا 39 سنتا.

ما يمكن لأفريقيا أن تتعلمه من العصور الوسطى لأوروبا

على مدى العقود القليلة الماضية وقد حيرت افريقيا المحللين الاقتصاديين بفشلها لتحقيق النمو السريع.

فوفقا للإحصائيات فان إجمالي الناتج المحلي يظهر بوضوح أن الاقتصاديات الأفريقية فشلت في ان تتلاقى مع دول أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

بينما تضاعف إجمالي الناتج المحلي للفرد في أوروبا الغربية نحو 5 مرات ضعف إجمالي الناتج المحلي للفرد في أفريقيا بين عامي 1950 و2008، ولكن يمكن القول، ان بعض الدول الأفريقية لم تتخلف عن اللحاق بركب دول أوروبا ولكن تخلفت عن اللحاق بدول أوروبا من حيث القيمة المطلقة، وبالفعل فقد لوحظ تراجع لإجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية خلال هذه الفترة نفسها.

ولا يزال هناك الكثير من العلماء يلقون اللوم في المشاكل الاقتصادية للقارة السمراء على تركة الاستعمار الغربي.

ولكن هناك نتيجة جديدة توصل إليها كل من ستيفن برودبيري ولي غاردنر الاقتصاديين في كلية الاقتصاد بلندن، من خلال مقارنة الاتجاهات المعاصرة لتجربة التنمية بين أفريقيا وأوروبا على مدى الـ 800 سنة الماضية.

وقد توصلوا إلى ان فشل أفريقيا في التطور يجب الا ينظر إليه على انه حادث استثنائي ولكن يجب ان ينظر إليه على انه حدث اقتصادي تاريخي.

فقد لوحظ ان اتجاهات النمو في أفريقيا منذ سنوات الركود عام 1950 بشكل عام ان فترات النمو والتراجع ظهرت متشابهة بشكل لا يصدق، بينها وبين أنماط ومستويات النمو في دول أوروبا ما قبل الحديثة.

فقد استغرقت البلدان الأوروبية وقتا طويلا حتى بداية القرن التاسع عشر حتى تمكنت من تجاوز الناتج المحلي بالنسبة للفرد الواحد في افريقيا، فقد شهدت جميع بلدان العالم بالنسبة للغالبية العظمى فترات من النمو تلتها انتكاسات حدت من نمو دخل الفرد الواحد.

فعلى الرغم من ذلك فأن أفريقيا مرت بفترات من النمو الاقتصادي خلال الفترات بين 1950و 1960، وأواخر 1980 و2000، وانتهت طفرات النمو هذه عن طريق «انتكاسات النمو » في السبعينيات وأوائل الثمانينات وخلال التسعينات، عندما انخفض إجمالي الناتج المحلي.

ويمكن رؤية أنماط مماثلة في التاريخ الاقتصادي ما قبل الحداثة في أوروبا، عند الاطلاع على أرقام إجمالي الناتج المحلي للفرد في أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسابع عشر.

وأثار كل من برودبيري وغاردنر سؤالا عن كيفية تغلب اوروبا على فترات الانتكاسات التي تلت النمو.

وقد رأوا ان اوروبا لكي تتغلب على تلك الانتكاسات، كان هناك عدة عوامل مؤسساتية كان ابرزها الاتجاه نحو الديموقراطية ونحو تطوير قدرات الدولة نحو النمو وقد استوفت أوروبا جميع اشترطات تلك العوامل التي ساعدتها على التغلب على تلك الانتكاسات، في حين لم يحدث ذلك في دول أفريقيا.

على سبيل المثال، فقد جادل كل من دوغلاس نورث وباري وينجاست من اجل الإصلاحات الدستورية بعد الثورة المجيدة في اوروبا عام 1689، مما ساعد على قبول هذه الشروط في بريطانيا، ونتج عن ذلك نمو اقتصادي خلال فترة القرن الثامن عشر لم يعقبه أي نوع من الانتكاسات الاقتصادية.

وقد شجع زيادة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية و« الالتزام بالمصداقية » على تسديد الدين العام كما أنتجت النمو الدائم.

ثم كانت ثورة الاقتصاد الاوروبي في القرن التاسع عشر، ويمكننا ان نرى ذلك من خلال الدول القوية والمستقرة في أوروبا مما ساعدها على الاستثمار في القنوات والسكك الحديدية، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو هناك.

كما ساعدت في تطوير الخدمات المهنية المدنية والقضائية، حيث كان الترويج يقوم على على أساس الجدارة بدلا من الفساد.

كل هذه الأنواع من الإصلاحات ساهمت في خلق مجتمعات تتمتع فيها جميع فئات السكان بتكافؤ الفرص من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة، مثل نظام المحاكم لتنفيذ حقوق الملكية.

ويرى برودبيري وغاردنر ان عقبة تنفيذ تلك الشروط في معظم البلدان الأفريقية أسهمت في وقوعهم في نمط الانتكاسات الدورية التي تعقب فترات النمو بما يسمى بانتكاسات النمو التي شهدتها غالبية الدول الافريقية على مدى السنوات الـ 60 الماضية.

ويقولون أن أفريقيا ما زالت في مرحلة تشجيع وضع السياسات الديموقراطية فضلا عن التوسع في « قدرة الدولة » من أجل الهروب من انتكاسات النمو التي لازالت تهدد المرحلة الحالية من النمو في أفريقيا. ولكن ربما دروس أخرى يمكن الاستفادة من هذا النوع من التاريخ الاقتصادي أيضا، وبصرف النظر عن أهمية المؤسسات الجيدة للنمو.

الظروف الاجتماعية يمكن أن تكون أيضا مهمة في تفسير التطور. فقد عانت كل من أفريقيا وأوروبا في القرون الوسطى قبل الحديثة من انتكاسات النمو بعد أوبئة الأمراض وبعد أن ضرب ڤيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) أفريقيا كذلك بعد انتشار الطاعون في أوروبا.

ربما زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والإجراءات الوقائية ضد انتشار الأوبئة في المستقبل يمكن أن يعزز النمو.

كذلك بعد أن استغرق النمو في أوروبا بعد اختراع المطبعة وانتشار معرفة القراءة والكتابة الجماعية، مما ساعد في دفع عجلة النمو فإن ارتفاع الإنفاق على التعليم في دول افريقيا قد يهم في هذه المرحلة أيضا إلى جانب الانفاق على الرعاية الصحية والصحة الوقائية.

فهناك تفسيرات جديدة لتخلف النمو الاقتصادي تضع المزيد من الضغوطات على العوامل الاجتماعية كذلك« السياسات المناصرة للفقراء »، والتي تعزز التطلعات الاقتصادية، قد تكون تلك أيضا وسيلة فعالة لدفع عجلة انطلاق النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث.

● مدحت فاخوري